

Distr. General
11 December 2003Arabic
Original: English

المشاوره الحكومية الدولية لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

نيروبي، 14 - 15 كانون الثاني/يناير 2004

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

بحث المسائل الرئيسية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

تجميع للردود المتعلقة بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
تقرير المدير التنفيذي

يتضمن هذا التقرير جميعا للردود الواردة من الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العلمية على الأسئلة والاعتبارات التي وجهها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقرره 1/22 أولا، ألف بشأن تعزيز القاعدة العلمية للبرنامج.

المحتويات

2	موجز واف
3	أولا - مقدمة
7	ثانيا - السؤال 1: ما هي الفجوات في احتياجات التقييم فيما يتعلق بالبيئة والتغير البيئي والأنماط المحتملة لها؟
9	ثالثا - الاعتبارات ذات الصلة بالسؤال 1
13	رابعا - السؤال 2: كيف يلبي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المنظمات حاليا هذه الاحتياجات الخاصة بالتقييم؟
17	خامسا - السؤال 3: ما هي الخيارات المطروحة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات غير المحققة التي تقع ضمن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقويضه؟
22	سادسا - استنتاجات
	موجز واف

1- استهل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي عملية استشارية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان المقرر 1/22 أولاً ألف قد دعا الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العلمية إلى تقديم وجهات نظرها بشأن ثلاث أسئلة وثمانية اعتبارات تتعلق بتقييم البيئة والتغيرات البيئية، وعمل البرنامج والمنظمات الأخرى في هذا المجال. ولدى تنفيذ هذا المقرر، اتصل المدير التنفيذي بعدد 627 حكومة ومؤسسة طالبا منها تقديم وجهات نظرها قبل 15 أيلول/سبتمبر 2003 بشأن الأسئلة والاعتبارات التي طرحها مجلس الإدارة فضلا عن الأسئلة التكميلية الاختيارية التي أضافتها أمانة البرنامج. ويقدم هذا التقرير التجميعي تحليلاً للأسئلة والاعتبارات التي طرحها مجلس الإدارة فقط ويستند إلى الردود الموضوعية البالغ عددها 122، الواردة من 59 حكومة، و 21 منظمة حكومية دولية، و 17 منظمة غير حكومية، و 25 مؤسسة علمية، والتي وصلت قبيل 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2003. وكان مجموع ما وصل من ردود حتى 11 كانون الأول/ديسمبر 147 ردا بما في ذلك 70 ردا من حكومات. وترد الردود على الأسئلة الإضافية وجميع الملاحق والمرفقات في وثيقة معلومات منفصلة (UNEP/SI/IGC/INF/1). وقدمت حكومتا النرويج وهولندا الدعم المالي لتنفيذ المقرر 1/22 أولاً ألف.

2- ويحدد جميع الردود على السؤال الأول في المقرر 1/22 أولاً ألف، الفقرة 2(أ) الفجوات التالية وأنواع التقييم المطلوبة فيما يتعلق بالبيئة والتغير البيئي:

- (أ) تقييم التحديات البيئية الدولية الحالية؛
- (ب) تقييم الصلات المشتركة؛
- (ج) الموثوقية العلمية لعملية التقييم وصحتها، وفائدتها؛
- (د) الفعالية التكاليفية والتعاون وتعزيز المؤسسات القائمة؛
- (هـ) مشاركة البلدان النامية وبناء القدرات.

ويتعلق التقييم البيئي المواضيعي بالتحديات البيئية الحالية مثل تغير المناخ، وتدهور الأراضي، واستنزاف طبقة الأوزون، وخسارة التنوع البيولوجي، والتحديات الجديدة والناشئة، والصلات المشتركة بين عمليات التقييم، والصلات المشتركة بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتفاعل بين البيئة والإنسان. كما شددت الردود على الاحتياجات المتعلقة بتعزيز عمليات التقييم (مثل بناء القدرات والاستراتيجيات المتكاملة للرصد ونوعية البيانات وإدارتها).

3- فيما يتعلق بالسؤال الثاني في المقرر 1/22 أولاً ألف، الفقرة 2(ب) بشأن الكيفية التي يلبي بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المنظمات حالياً احتياجات التقييم هذه، أكد المجيبون أن البرنامج يضطلع بدور رئيسي، في شراكة مع الدوائر العلمية، والوكالات وأصحاب الشأن الآخرين، في عمليات التقييم البيئية على المستويين العالمي والإقليمي، وفي التشجيع على تقديم الدعم لعمليات التقييم على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وهناك عدد ضئيل من الردود عما تفعله المؤسسات الأخرى – وكان من بين تلك التي ذُكرت البنك الدولي ووكالة البيئة الأوروبية والاتحاد الأوروبي وعدد قليل آخر من أنشطة التقييم الوطنية.

4- وردا على السؤال الثالث فى المقرر 1/22 أولا ألف، الفقرة 2(ج) بشأن الخيارات الممكنة فيما يتعلق بتلبية أية احتياجات غير محققة فى نطاق الدور الذى يضطلع به البرنامج وولايته، جرى تحديد عدد من الخيارات بشأن معالجة خمسة أنماط من الاحتياجات والفجوات. وأعيد التأكيد بأن زيادة تعقيد التدهور البيئى تتطلب تعزيز القدرات فى البرنامج للاضطلاع بالتقييم العلمى والرصد والإنذار المبكر. ورؤى أن مجلس إدارة البرنامج/المنتدى البيئى الوزاري العالمى هو الجهاز الرئيسى لوضع الأولويات الشاملة الخاصة بتقييم ورصد البيئة والتغير البيئى فى سياق التنمية.

5- وأكدت غالبية الردود أهمية تعزيز المؤسسات المالية بما فى ذلك عمليات مجلس الإدارة/المنتدى البيئى الوزاري العالمى، والبرنامج الفرعى 1، التقييم البيئى والإنذار المبكر، وعلى وجه الخصوص عملية التوقعات البيئية العالمية والمبادرات المشتركة مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وكانت وجهات النظر مختلطة بشأن إنشاء هيئة حكومية دولية معنية بتغير البيئة العالمية. فقد نظر المؤيدون إلى الهيئة على أنها آلية ممكنة للتحليلات المشتركة بين القطاعات للتغير البيئى العالمى، وتنسيق عمليات التقييم، والتعاون بين المؤسسات، والقطاعات البيئية والاتفاقات المتعددة الأطراف، وإبلاغ عمليات التقييم بفعالية للعمليات السياسية. وأشارت الحجج التى قدمت ضد هذه الهيئة إلى الانعكاسات المالية، وصعوبة تغطية مجموعة التخصصات المتأثرة بالتغير العالمى؛ والازدواجية المحتملة لعمل مجلس الإدارة/المنتدى البيئى الوزاري العالمى ومخاطر إضفاء الطابع السياسى على العلم.

6- وتشمل خيارات تلبية الاحتياجات غير المحققة فى إطار دور البرنامج وولايته ما يلى:

(أ) تعزيز تعاون البرنامج مع المؤسسات العلمية والأكاديميات، وضمان الاستقلالية العلمية فى إجراء عمليات التقييم من خلال الاستعراض النظير واسع النطاق والمتعمق الذى يضطلع به خبراء رئيسيون، وتحسين عمليات الرصد ونوعية البيانات والحصول عليها؛

(ب) تعزيز عمليات آليات التعاون الحالية المشتركة بين الوكالات مثل مراقبة الأرض التى تشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها؛

(ج) تعزيز القدرات المحلية والإقليمية على إجراء عمليات التقييم البيئى المتكامل وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وزيادة الدعم المالى.

أولا - مقدمة

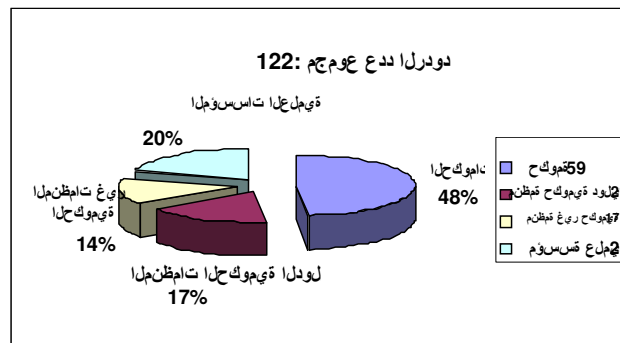
7- كان مقرر مجلس الإدارة 1/7 الصادر عن دورته الاستثنائية فى 15 شباط/فبراير 2002 بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية قد اعتمد تقرير الفريق الحكومى الدولى مفتوح العضوية المؤلف من الوزراء أو ممثليهم بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية، وهو التقرير الذى خلص إلى أن زيادة تعقيد التدهور البيئى تتطلب تعزيز القدرات على التقييم العلمى والرصد والإنذار المبكر. وعلاوة على ذلك أوصى الفريق بما يلى: "ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال تحسين قدرته على رصد وتقييم التغير البيئى العالمى بما فى ذلك، ضمن جملة أمور، من خلال إنشاء هيئة حكومية دولية بشأن التغير البيئى العالمى. ومن الضرورى ضمان مشاركة البلدان النامية بفعالية فى عمل الهيئة، وأن يحدد مجلس الإدارة/المنتدى البيئى الوزاري

العالمي اختصاصات أية آلية وطرق عملها وتشكيلها." الفقرة 11(ح و ي) من الوثيقة (UNEP/GCSSVII/6 المرفق الأول، التذييل الأول).

8- وقرر مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي خلال دورته الثانية والعشرين التي عقدت في نيروبي في شباط/فبراير 2003 أن ثمة حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسة لهذه المسألة، واستهل عملية تشاورية بشأن تعزيز القاعدة العلمية للبرنامج. ودعا المقرر 1/22 أولا ألف الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العلمية إلى تقديم وجهات نظرها بشأن ثلاث أسئلة وثمانية اعتبارات تتعلق بتقييم البيئة، والتغير البيئي، وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المنظمات في هذا المجال. وتطلب الفقرة 4 من المقرر 1/22 أولا ألف من المدير التنفيذي للبرنامج إعداد تقرير تجميعي يتضمن وجهات النظر هذه لتقديمه إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي خلال دورته الخاصة الثامنة التي ستعقد في كوريا من 29 إلى 31 آذار/مارس 2004. وطلب أيضا من المدير التنفيذي للبرنامج تيسير عقد مشاوره حكومية دولية استعدادا للدورة الخاصة الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وقد تقرر عقد المشاورة الحكومية الدولية في نيروبي يومي 14 و 15 كانون الثاني/يناير 2004. ولذا فإن التقرير التجميعي ونتائج المشاورة الحكومية الدولية سيكونان مدخلات هامة في عملية مواصلة دراسة هذه المسألة بواسطة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وقد وصل دعم مالي لتنفيذ المقرر 1/22 أولا ألف من حكومتى النرويج وهولندا.

9- ولدى تنفيذ المقرر 1/22 أولا ألف (ويشار إليه بمبادرة العلم) اتصل البرنامج بعدد 627 مؤسسة منها حكومات، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات علمية طالبا منها تقديم وجهات نظرها بشأن ثلاثة أسئلة وثمانية اعتبارات ذات صلة وردت في مقرر مجلس الإدارة، وبشأن عدد من الأسئلة التكميلية الاختيارية أضافتها أمانة البرنامج. وحدد المدير التنفيذي 15 أيلول سبتمبر 2003 موعدا نهائيا أوليا لتقديم وجهات النظر هذه إلا أنه تم إدراج وجهات النظر التي وردت حتى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 في التحليل، وكما طلب في الفقرة التنفيذية 4 من المقرر 1/22 أولا ألف، تتاح جميع الردود علنا على موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة <http://science.unep.org> شأنها شأن جميع الوثائق الأساسية ذات الصلة والاستبيان الاختياري الذي وضعته أمانة البرنامج.

10- ويستند هذا التقرير التجميعي إلى تحليل مستقل للردود أجرى في تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر 2003 تحت إشراف اللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة التابعة للمجلس الدولي للعلم. واستند التحليل إلى 122 ردا فنيا تلقاها البرنامج حتى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2003.



(

11- ويجمع هذا التقرير الردود على ثلاثة أسئلة وثمانية اعتبارات وردت في المقرر 1/22 أولاً ألف. ويرد تحليل الردود على المسائل التي أضافتها أمانة البرنامج في وثيقة معلومات منفصلة لاحقاً (UNEP/SI/IGC/INF/1) شأنها شأن جميع الملاحق بهذا التقرير. وسوف يصدر هذا التقرير في وقت لاحق في شكل تقرير فني للبرنامج يتضمن وثيقة المعلومات ونتائج المشاورات الحكومية الدولية.

12- اتصل المدير التنفيذي بعدد 627 مؤسسة بما في ذلك 197 حكومة، و 186 منظمة حكومية دولية، و 101 منظمة غير حكومية، و 143 مؤسسة علمية. وبحلول 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، ردت 133 مؤسسة بما في ذلك 11 مؤسسة (5 منظمات حكومية دولية و 6 منظمات غير حكومية) بأنه ليس لديها مساهمات فنية تقدمها ومن ثم استبعدت من التحليل. ومن هنا استخدم ما مجموعه 122 رداً فنياً (100 في المائة) في التحليل الحالي تتألف من 59 حكومة، (48 في المائة من مجموع الردود) و 21 منظمة حكومية دولية (17 في المائة) و 17 منظمة غير حكومية (14 في المائة) و 25 مؤسسة علمية (20 في المائة) (انظر الشكل 1 أعلاه)¹. واستناداً إلى مجموع عدد

(1) قائمة المنظمات الحكومية الدولية المشاركة:

مصرف التنمية الآسيوي، لجنة حماية البيئة البحرية في بلدان البلطيق، هيلكوم، اتفاقية بازل لمراقبة حركة المخلفات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، الاتفاقية المعنية بالأراضي الغدقة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتباره مؤثلاً للطيور المائية، الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، مجلس البحوث العلمية والصناعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، المنطقة الاقتصادية الأوروبية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة التربية والعلوم والثقافة الإسلامية، خطة عمل البحر المتوسط، تقييم النظم الأيكولوجية للألفية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المركز الإقليمي للبيئة في وسط شرق أوروبا، مركز المعلومات العلمية التابع للجنة المشتركة بين الدول بشأن التنمية المستدامة التابعة لصندوق الدولي لانقاذ بحر آرال، برنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، شعبة التنمية المستدامة.

قائمة المؤسسات العلمية المشاركة:

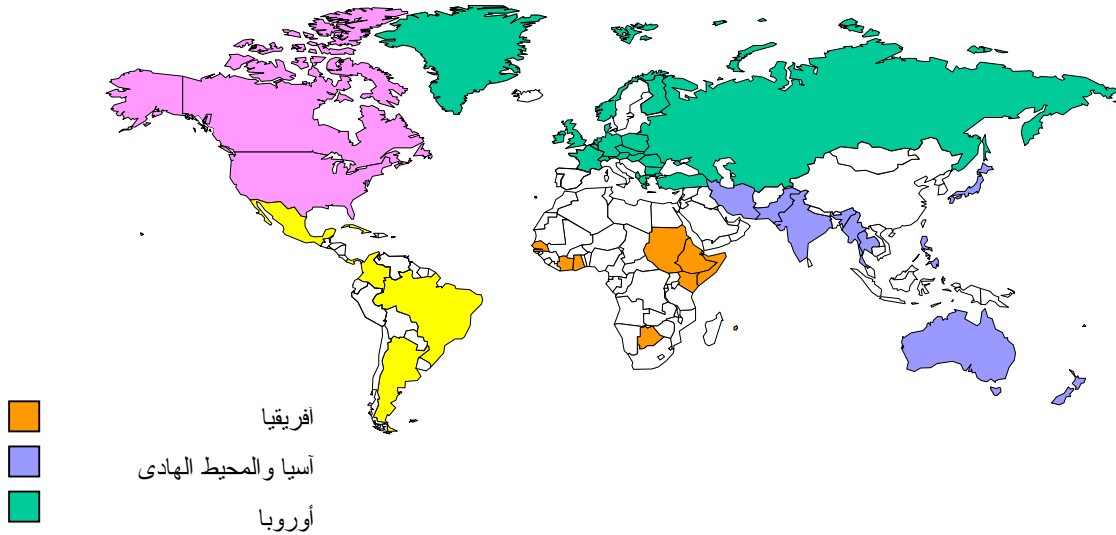
المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة، معهد التكنولوجيا الآسيوي، المركز الاستراتيجي لبيانات قارة أنتاركتيكا، مركز الدراسات البيئية uwi، إدارة الاقتصاد، الأكاديمية الوطنية للعلم في أوكرانيا، مرصد التنمية في جامعة كوستاريكا DIVERSITAS، المجلس الاستشاري الألماني المعنى بالتغير العالمي، النظام العالمي لمراقبة البيئة، برنامج المياه، التقييم الدولي الشامل للمياه، النظام العالمي لرصد الأرض، المجلس الدولي للعلم، البرنامج الدولي للبيوسفير جيوسفير، المعهد الدولي لتحليل النظم المقارنة، شعبة الأيكولوجيا البشرية في جامعة فريجي في بروكسل، المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية، معهد الكيمياء العضوية الاحيائية وكيمياء البترول، جامعة الدول في موسكو، كلية الجيولوجيا، المعهد الوطني للدراسات البيئية، اليابان، الأكاديمية الوطنية للعلوم، المجلس الوطني للبحوث، أكاديمية العلوم الملكية في السويد، الفريق العلمي والاستشاري الفني في الولايات المتحدة التابع لمرفق البيئة العالمي، أكاديمية العالم الثالث للعلوم، UNEP/GRID-Christchurch Gateway Antarctica، جامعة وارسو.

قائمة المنظمات غير الحكومية المشاركة:

الشبكة العربية للبيئة والتنمية، رابطة حماية البيئة والثقافة (نيبال)، رابطة البحوث الخاصة بالمناخ والبيئة، جامعة وسط أوروبا، مركز المشاريع الدولية، مؤسسة بحوث الصحراء في ناميبيا، التمكين للتنمية المستدامة في افريقيا، رابطة الغطس في الامارات، فريق البيئة في الامارات، مؤسسة انتروايز الدولية لتنمية البيئة والتعليم في نيجيريا،

المؤسسات التي تم الاتصال بها في كل فئة، كان معدل الردود الشاملة نحو 20 في المائة مع وصول أعلى الردود من الحكومات (30 في المائة)، وأدناها من المنظمات الحكومية الدولية (11 في المائة) وبلغت معدلات الردود بالنسبة للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية نحو 17 في المائة لكل منها.

13- ووردت ردود من مؤسسات² من جميع أقاليم البرنامج الجغرافية السنة/أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية وغرب آسيا). وجرى إبراز أية خلافات في وجهات النظر بين البلدان الصناعية والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال في التحليل. وقدمت 59 حكومة³ وجهات نظرها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2003 (انظر الشكل 2). وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، كان قد ورد 147 ردا من 70 حكومة و 27 منظمة حكومية دولية و 23 منظمة غير حكومية و 27 مؤسسة علمية. ووصلت الردود الإضافية في وقت متأخر لم يتسن معه إدراجها في التجميع إلا أنها متاحة علنا على موقع البرنامج على شبكة الإنترنت <http://science.unep.org>.

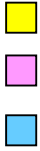


أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الاتحاد العام لمنظمات البيئة غير الحكومية، GUN-GEO في فلسطين، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، مؤسسة Pajero Jai Foundation، معهد الموارد العالمي، الاتحاد العالمي لصون الطبيعة.

(2) وردت ردود من عدد من المؤسسات تابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولكنها مستقلة عنه أدرجت في التحليل: اتفاقية بازل، النظام العالمي لرصد البيئة، برنامج المياه، التقييم الدولي الشامل للمياه، تقييم النظام الأيكولوجي للألفية، UNEP/GRID-Christchurch Gateway Antarctica.

(3) ألبانيا، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدنمارك، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، المجر، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، أيسلندا، اليابان، كينيا، الكويت، قبرغيزستان، لاوس، ليتوانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باكستان، بنما، الفلبين، بولندا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، السنغال، سيشيل، جمهورية السلوفاك، الصومال، السودان، سويسرا، تايلند، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.



2003

14- ويدعو استبيان البرنامج الإضافي المجيبين إلى إجراء تقييم ذاتي لخبراتهم ومعارفهم ذات الصلة. ويشير التقييم الذاتي لمشاركة المجيبين في عمليات التقييم البيئي على مستويات جغرافية مختلفة (من المستوى العالمي إلى المستوى دون الوطني) إلى أن المشاركة تعتبر، بالنسبة لجميع الفئات مجتمعة، على المستويين العالمي والإقليمي، معتدلة بالدرجة الأولى (نحو 40 في المائة) في حين اعتبرت المشاركة على المستوى الوطني أوسع نطاقاً (50 في المائة). وأشار التقييم الذاتي لمعارف المجيبين عن عمل البرنامج في مجال التقييم البيئي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية أو دون الوطنية إلى أن المجيبين كانوا على دراية بأعمال التقييم التي يضطلع بها البرنامج على المستويين العالمي والإقليمي (نحو 36 في المائة)، وأقل معرفة بعمله على المستويين الوطني ودون الوطني (نحو 20 في المائة). وتتضمن وثيقة المعلومات (UNEP/SI/IGC/INF/1) تحليلاً أكثر تفصيلاً لمشاركة المجيبين في عمليات التقييم البيئي ومعرفة أعمال البرنامج في هذا المجال.

15- ويحلل هذا التقرير ويجمع الردود على الأسئلة الثلاثة (أ) و (ب) و (ج) في الفقرة 2 من المقرر 1/22 أولاً ألف، والاعتبارات (أ) إلى (ح) في الفقرة 3. وتتضمن وثيقة المعلومات UNEP/SI/IGC/INF/1 التحليل الإحصائي والأعداد والنسب التفصيلية للردود على جميع الأسئلة الثلاثة والاعتبارات ذات الصلة فضلاً عن الأسئلة التي أدرجتها أمانة البرنامج.

ثانياً. السؤال 1: ما هي الفجوات في احتياجات التقييم فيما يتعلق بالبيئة والتغير البيئي والأنماط المحتملة لها؟

16- من بين مجموع الردود البالغ 122، قدمت 108 مؤسسات (89 في المائة) وجهات نظرها بشأن هذا السؤال، وكان من بين هذا العدد 53 حكومة (90 في المائة من جميع الردود الحكومية) و 19 منظمة حكومية دولية (90 في المائة) و 12 منظمة غير حكومية (71 في المائة) و 24 مؤسسة علمية (96 في المائة).

17- وتتعلق أنواع أنماط وفجوات احتياجات التقييم التي جرى تحديدها في الردود بالتغطية المواضيعية أو نطاق عمليات تقييم البيئة والجوانب المؤسسة والفنية لعمليات التقييم. وفي نطاق هاتين الفئتين توجز احتياجات التقييم التي حددتها الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية في خمس مجموعات من القضايا على النحو الوارد في الإطار 1 أدناه. ولم تفرق معظم الردود بين احتياجات التقييم والفجوات الموجودة فيه، بل اعتبرت متشابهة، ونظرت

إلى الفجوات على أنها احتياجات غير محققة جزئياً أو كلياً. وتتطابق الاحتياجات المواضيعية المحددة في السؤال الأول مع السؤال الإضافي الثاني الوارد في استبيان البرنامج والذي سئل فيه المجيبون عن مدى تغطية عمليات التقييم الحالية للمجالات المواضيعية المختلفة. وتتضمن وثيقة المعلومات UNEP/SI/IGC/INF/1 تحليلاً للردود على هذا السؤال الإضافي. وتعتبر المجموعتان المعنيتان بالاحتياجات والفجوات المؤسسية والفنية المحددة في الإطار 1 دالة للردود التي وصلت والاعتبارات المحددة في المقرر 1/22 أولاً ألف الفقرة 3. ويتضمن الجزء ثالثاً أدناه المزيد من تجميع الردود الخاصة بهذه الاعتبارات.

18- ويشير الكثير من الردود إلى ضرورة أن تجرى عمليات التقييم على طائفة من المستويات المكانية ابتداءً من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي، وأن تراعى أيضاً التفاعلات فيما بين المستويات. وفي هذا الصدد، كان هناك طلب قوى على أعمال التقييم الأكثر تكاملاً. وتشمل احتياجات التقييم عمليات التقييم الخاصة بقضايا بيئية مواضيعية معينة وقطاعات معينة، وزيادة إدراج عمليات تقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للتغير البيئي. كما كانت هناك دعوات قوية لتقييم الاحتياجات من بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا واستراتيجيات الرصد والبيانات، والصلات بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وأشار العديد من المجيبين إلى الحاجة إلى ربط عمليات التقييم بالأهداف والغايات الإنمائية للألفية الواردة في خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (مؤتمر جوهانسبرج). وكان انعدام التنسيق والتكامل الفجوات الرئيسية التي حددها الكثير من المجيبين. كما أثرت الحاجة إلى النهوض بالتنوع بما في ذلك ترجمة نتائج التقييم. غير أن بعض المجيبين رأوا أن التجارب أثبتت أن النظام الحالي متطور بالفعل بصورة تكفي للاستجابة لاحتياجات التقييم والرصد ذات الصلة بالسياسات النوعية عندما تنشأ حاجة إلى ذلك.

19- وفيما يتعلق بالفجوات، يبين الإطار 1 أدناه أن من الضروري دعم الاحتياجات ذات الصلة بالتغطية المواضيعية ونظام عمليات تقييم البيئة من خلال وضع خطط إستراتيجية لعمليات التقييم المتكاملة والتنسيق المحلي/الوطني/العالمي، والدعم المالي وتعزيز قدرات البحث الوطنية. ووجهت دعوة قوية إلى تحسين نوعية البيانات وفرص الحصول عليها من خلال مجموعة من التدابير من بينها استراتيجيات الرصد المتكاملة. وتتطلب الجوانب المؤسسية والفنية لعملية التقييم تفاعلاً بين العلم والسياسة، والتعاون والدعم على مستوى المؤسسات إلا أنه كانت هناك، قبل كل شيء، دعوة إلى تعزيز عملية بناء القدرات. وأخيراً فإن هناك فجوة جرى تحديدها مراراً تتمثل في الإخفاق في الربط بين البيئة وعمليات التنمية ولاسيما بالإشارة إلى الأهداف الإنمائية للألفية مما يتطلب معالجة أكثر ووضوحاً للحاجة إلى دراسة الصلات المشتركة بين عمليات التقييم ونظام البيئة – الإنسان بأسره.

الإطار 1: أنماط احتياجات وفجوات التقييم فيما يتعلق بالبيئة والتغير البيئي

أف – تقييم التحديات البيئية الحالية

تشمل التحديات البيئية التي يتعين تقييمها بصورة منتظمة ما يلي: استنفاد طبقة أوزون الستراتوسفير، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي، واستخدام الأراضي وتغير الغطاء الأرضي، والتصحر، وتلوث الأرض والمياه والهواء، والتنوع الأحيائي، وصيانة الموارد الطبيعية، وحماية النظام الإيكولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي، والتحليل المقارن لحالة المياه، والمواد الكيماوية الخطرة، وإدارة النفايات، والبحار، والتنوع الأحيائي البحري، والموائل البحرية، والملوثات العضوية الثابتة، والمخاطر الطبيعية، والبيئة الحضرية، والمياه الدولية، والتحديات البيئية الجديدة والناشئة مثل الأنواع الغازية، واضطراب دورة النيتروجين. وتشمل الفجوات ذات الصلة بالحاجة إلى عمليات التقييم المنتظمة ما يلي: عدداً من الاحتياجات المشار إليها أعلاه وإن كانت بدرجات متفاوتة اعتماداً على مدى تغطيتها من الناحيتين الزمنية والمكانية في عمليات التقييم الحالية. ووضعت استثناءات بالنسبة للأوزون وتغير المناخ، حيث توجد بالفعل عمليات تقييم منتظمة، والبيئة البحرية العالمية حيث ستجرى عملية التقييم المنتظم في 2004. وتشمل الفجوات التي أشير إليها بصورة متكررة: التنوع الأحيائي وخاصة في النظم الإيكولوجية البحرية والخاصة بالمياه العذبة، والانعكاسات الاجتماعية لتدهور النظم الإيكولوجية، والمخاطر الكيماوية، والتلوث بالزرنيخ، والتأثيرات التجميعية للملوثات الدائمة والبيئة الحضرية، واضطراب دورة النيتروجين، وتغير الغطاء الأرضي وعمليات تقييم الأحداث المتطرفة (مثل الفيضانات).

باء – تقييم الارتباطات البيئية

تشمل جوانب الحاجة إلى تقييم منتظم الارتباطات البيئية: الصلات العلمية المشتركة والسياسات، والتوازنات التكنولوجية بين التحديات البيئية العالمية التي تتناولها الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف كلا على حدة، والتفاعلات بين الإنسان والبيئة مثل المنافع والخدمات البيئية، والبيئة والصراع والسيكولوجية البشرية والتأثيرات البيئية، وعمليات تقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للتغير البيئي، واستثارة الوعي البيئي، ودور القيم البشرية في إحداث التغير البيئي والتصدي له، والقضايا المشتركة الجديدة والناشئة مثل التفاعلات على مستوى المنظومة إزاء التغيرات البيئية والعبءات الفيزيائية الأحيائية، فالعلاقات البيئية بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقطاعات الاقتصادية مثل الفقر والصحة البشرية والنقل والتجارة والسياحة والزراعة واستنزاف المخزونات السمكية والصناعة والأعمال التجارية، ونقل التكنولوجيا، ونظم الإنتاج والاستهلاك المستدامة، ودور المؤسسات وأساليب الإدارة. وتشمل الفجوات ذات الصلة بالحاجة إلى عمليات تقييم منتظمة ما يلي: جوانب التحديات المشار إليها أعلاه وإن كانت بدرجات متفاوتة اعتماداً على مدى تغطيتها في عمليات التقييم الحالية. وأسند اهتمام للحاجة إلى تعزيز الصلات بين البيئة والتنمية مع إشارة إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

جيم – الموثوقية العلمية لعمليات التقييم وصحتها وفائدتها

تشمل الاحتياجات: إقامة توازن بين الموثوقية العلمية وأهميتها وصحتها، وضمان التفاعل بين

دوائر العلم والسياسات، وضمان الموثوقية العلمية من خلال الاستقلال في العملية العلمية الخاصة بالتقييم والاستعراض النظير واسع النطاق والمتعمق الذي يضطلع به خبراء رئيسيون، وضمان صحة وفائدة السياسات من خلال إشراك الأجهزة الحكومية الدولية وأصحاب الشأن المتعددين في تحديد احتياجات التقييم، واعتماد النتائج، والمشاركة في الاستعراض النظير، وتجنب إثقال كاهل الدوائر العلمية بعمليات التقييم غير المنسقة وضيقة الأفق، وضمان الحصول على البيانات وموثوقيتها. وتشمل الفجوات الجوانب ذات الصلة بالفجوات المواضيعية المحددة أعلاه. وقد رؤى أن تقييم الأوزون وتغير المناخ يخضع لعمليات محددة منتظمة تكفي لتلبية الاحتياجات المحددة. ورؤى أن تقييم النظام الإيكولوجي للألفية نموذج يحتذى للتقييم الذي يلبي احتياجات المستخدمين المتعددين. وتشمل الفجوات النوعية الأخرى: انعدام الخطط والبرامج والأطر (بما في ذلك خطط العمل الاستراتيجية) لعمليات التقييم المتكامل التي تربط بين العلم والسياسات، وتعزز قدرات البحوث الوطنية والأساس العلمي لعمليات التقييم، والدعم الذي تقدمه البيانات وعمليات الرصد لعمليات التقييم والمؤشرات لضمان توافر البيانات المستمدة من الرصد والاستشعار عن بعد والحصول عليها ونوعيتها وموثوقيتها وإدارتها وإبلاغها.

دال – الفعالية التكاليفية والتعاون وتعزيز المؤسسات القائمة

تشمل الاحتياجات: ضمان الكفاءة والفعالية التكاليفية لعمليات التقييم، وضمان التعاون الدولي بين الأجهزة الحكومية الدولية والاتفاقات المتعددة الأطراف، وبرامجها وأماناتها لتجنب التداخل وتعزيز التكافل. وتشمل الفجوات: انعدام النهج المتسق والمنظم بالكامل إزاء تغطية الفجوات المواضيعية المحددة أعلاه من أجل ضمان الكفاءة التكاليفية والتكافل. وتشمل الفجوات النوعية الأخرى الحاجة إلى تعزيز المؤسسات القائمة المشاركة في التقييم والرصد لدعم وضع السياسات وآليات الامتثال والتنفيذ.

هاء – مشاركة البلدان النامية وبناء القدرات

تشمل الاحتياجات: بناء القدرات وبناء المؤسسات وتعزيزها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال، ومشاركة البلدان النامية لضمان الموثوقية والملكية والسلطة، واحتياجات الربط بين عمليات التقييم على مختلف المستويات، وضمان التعاون الطويل الأجل بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الجنوب والشمال، وضمان الصلات بين البيئة وخطط التنمية. وتشمل الفجوات انعدام الجهود المنسقة لتلبية الاحتياجات المؤسسية المحددة فيما يتعلق بالفجوات في التقييم المواضيعي المحددة أعلاه. وأشار إلى توقعات البيئة العالمية باعتبارها عملية منتظمة ذات أساس إقليمي وشبه إقليمي قوى وما يتصل بها من عمليات تقييم فضلا عن التركيز القوى على بناء القدرات. ولعمليات التقييم المحدودة زمنيا مثل تقييم النظام الإيكولوجي للألفية، والتقييم الدولي الشامل للمياه بعض هذه السمات. ورؤى أن تنسيق النتائج المحلية والإقليمية والعالمية، والتكامل الإقليمي، والدعم المالي (وخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال) ودعم مراكز الخبرة الرفيعة، وتقاسم المعلومات وأدوات التقييم تعتبر كلها فجوات جزئية هامة.

ثالثا – الاعتبارات ذات الصلة بالسؤال 1

20- يتعلق هذا القسم بالفقرات 3(أ) إلى (ح) من المقرر 1/22 أولاً ألف. وقد رد 62 في المائة في المتوسط من جميع الحكومات المشاركة بوجهات نظر تتعلق باعتبار أو أكثر من الاعتبارات الثمانية التي أثارها مقرر مجلس الإدارة في حين قدم 63 في المائة من المنظمات الحكومية الدولية و 56 من المنظمات غير الحكومية و 70 في المائة من المؤسسات العلمية المشاركة وجهات نظرها.

ألف – الموثوقية العلمية لعمليات التقييم وأهميتها وصحتها وفائدتها

21- أقرت الردود الحكومية أهمية هذه السمات الخاصة بالتقييم وأشارت إلى أمثلة قائمة (مثل الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ). وأشارت الردود الواردة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية إلى أن الموثوقية والأهمية والصحة تتصل ببعضها البعض ويتعين إيجاد توازن بينها في عمليات التقييم. وسوف تتحقق الموثوقية العلمية من خلال استقلال العملية العلمية الخاصة بالتقييم والاستعراض النظير واسع النطاق والمتعمق الرئيسي الذي يضطلع به خبراء رئيسيون. ويمكن من ناحية أخرى ضمان صحة السياسات وفائدتها من خلال إشراك الأجهزة الحكومية الدولية وأصحاب الشأن المتعددين في تحديد احتياجات التقييم، واعتماد النتائج والمشاركة في الاستعراض النظير. كما كانت الحاجة إلى تجنب إقبال كاهل الدوائر العلمية بالكثير من عمليات التقييم غير المتسقة وضيقة الأفق موضع اهتمام. وأشار الكثير من الردود إلى الحاجة إلى زيادة جودة المعلومات والحصول عليها وموثوقية المعلومات. ويمكن تعزيز هذه السمات من خلال التعاون الإقليمي والنهوض بالصلات بين الأنشطة الوطنية وتلك الدولية.

22- وقد اعترف بصورة كبيرة بالحاجة إلى إشراك البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. كما ينبغي لعمليات التقييم أن تشمل المعارف المحلية والتقليدية، وزيادة الأهمية والصحة. كما أشير إلى ضرورة التعامل بوضوح مع الشكوك. ورؤى أيضا أن من المهم توافر إطار منهجي لعمليات التقييم وضمان الشفافية والوضوح فيها.

23- وأشارت المؤسسات العلمية إلى أهمية العمليات التشاركية وزيادة موثوقية البيانات والحاجة إلى تعزيز القدرة على المشاركة في عمليات التقييم. ويمكن ضمان الموثوقية من خلال عمليات الاستعراض النظير المستقلة إلا أن ذلك سوف يتطلب مدخلات علمية من العلماء المتقنين حاليا بالأعباء مما يشير إلى الحاجة إلى المزيد من بناء القدرات والموارد. وأكدت ردود المنظمات غير الحكومية أهمية موثوقية البيانات كذلك فإن تقييم نتائج عمليات التقييم يكتسى أهمية وتتضمن وثيقة المعلومات UNEP/SI/IGC/INF/1 بعض الاعتبارات الأخرى الخاصة بسمات عملية التقييم.

باء – التفاعل بين العلم ووضع السياسات

24- اتفقت ردود الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على الحاجة إلى إدخال تحسينات في هذا المجال، في نفس الوقت الذي لاحظت فيه أن التفاعلات عمليات ثنائية المسار. فتحسن الاتصالات بشأن حالة المعارف العلمية فضلا عن الشكوك المحيطة بالنظم الإيكولوجية الاجتماعية المعقدة تعتبر من الاحتياجات الهامة التي أشير إليها في الردود. كما ينبغي أن تكون هذه الاتصالات متوافرة بين الحكومات والأعمال التجارية والصناعة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجمهور العام. وسوف يتطلب ذلك أيضا اتصالات بشأن نتائج التقييم بلغات غير الإنجليزية. وستطلب أن تستخدم جميع المجموعات مصطلحات يفهما جميع المشاركين وستحتاج إلى "الربط بين الآليات أو

العمليات" ضمن إطار يدعم الاتصال في كلا الاتجاهين، ويبين الحاجة إلى كل من الموثوقية العلمية والصحة السياسية على النحو الذي جرى تحليله في النقطة ألف أعلاه بشأن الموثوقية العلمية.

25- وأكدت المؤسسات العلمية الحاجة إلى إجراء عمليات تقييم على مستويات تفصيلية (بما في ذلك الصلات على المستويات الدولية والإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية، والمحلية) وتقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية وخيارات السياسات. وأشارت هذه المؤسسات إلى الانقسام المتأصل بين المصالح القصيرة الأجل والخاصة بصانعي السياسات والمصالح الطويلة الأجل للدوائر العلمية. كما أثارت المؤسسات العلمية قضية الاتصالات ولاسيما فيما يتعلق بأنشطة التوعية ذات الصلة بعمليات التقييم، ومرة ثانية فيما يتعلق بالحاجة إلى "منظمات حدودية". وفي حين قدمت أمثلة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ وتقييم النظام الإيكولوجي للألفية كنهج مفيدة للربط بين العلم والسياسات، أثرت تساؤلات عن تأثيراتها النهائية على المستوى الوطني. كما جرى التأكيد على أهمية إدراج وكالات التمويل أيضا (مثل المصارف المتعددة الأطراف) في مناقشة التفاعلات بين العلم والسياسات. وشددت المنظمات غير الحكومية على الحاجة إلى توافر بيانات موثوق بها وتبني تركيز إقليمي.

جيم - دور المؤسسات القائمة

26- أكدت ردود الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العلمية ضرورة مقاومة إنشاء مؤسسات جديدة وأهمية زيادة التنسيق، وإن كان بمرونة، بين منظمات الأمم المتحدة وإقامة الشبكات الأفقية والرأسية للمؤسسات الإقليمية ومقدمي التعليم وبرامج بحوث تغيير البيئة (مثل البرنامج الدولي للجيوسفير - البيوسفير، والبرنامج الدولي للأبعاد البشرية لتغيير البيئة العالمية، والبرنامج العالمي لبحوث المناخ و DIVERSITAS). وأشار أيضا إلى ضرورة إشراك مؤسسات البحوث من الهندسة والطب والفسولوجيا. ورؤى أن دعم مؤسسات البلدان النامية يكتسي أهمية مع ورود رد واحد يقترح توأمة المؤسسات في البلدان المتقدمة والنامية. ولاحظت المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وجود فجوات في تبادل البيانات والمعلومات.

دال - الخيارات الممكنة بما في ذلك تعزيز المؤسسات والآليات القائمة وإنشاء هيئة حكومية دولية معنية بتغيير البيئة العالمية

27- أكدت معظم الردود الحكومية أهمية تعزيز المؤسسات القائمة بما في ذلك شعبة وبرنامج الإنذار المبكر والتقييم وعمليات توقعات البيئة العالمية وخاصة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ والمراكز الإقليمية المعنية بتغيير البيئة العالمية. وأشار كثيرا إلى الحاجة إلى تعزيز الاتصال والتنسيق بين هذه المؤسسات. كما أكدت المنظمات الحكومية الدولية الحاجة إلى تعزيز المؤسسات القائمة وإعادة تنظيمها والتنسيق فيما بينها. ولاحظت المؤسسات العلمية أهمية التركيز على المواضيع/المشكلات كما أكدت أهمية تعزيز واستخدام المؤسسات القائمة بطريقة هادفة. واقترح إقامة الشبكات بين هذه المؤسسات باعتبار ذلك خطوة هامة تالية. ويتضمن القسم خامسا الردود بشأن إنشاء هيئة حكومية دولية معنية بتغيير البيئة العالمية.

28- ولاحظت المؤسسات العلمية التكاليف البشرية والمؤسسية والمالية للمشاركة في أنشطة التقييم، وأكدت الحاجة إلى إدراج علماء مستقلين في عمليات التقييم ترشحهم المنظمات الدولية والمنظمات العلمية غير الحكومية. ورددت المنظمات غير الحكومية ردوداً أخرى بشأن عدم إنشاء مؤسسات جديدة وتحسين التنسيق بين المؤسسات القائمة. وأشار مرة أخرى إلى أن بناء قدرات المؤسسات القائمة بما في ذلك المنظمات البيئية وغير الحكومية وتحسين عمليات الرصد وتبادل البيانات تعتبر من الأمور الضرورية.

هاء – الصلات والتكامل القطاعي

29- وافقت الحكومات على أن التكامل القطاعي أمر ضروري إلا أن تحقيقه ليس بالأمر السهل. فهو يتطلب نهج مبدعة بما في ذلك إشراك أصحاب الشأن والمستخدمين في عمليات التقييم على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ويتعين وضع إطار للتنسيق والتكامل اعتماداً على المنهجيات القائمة وزيادة تبادل المعلومات والربط بين الأنشطة الجارية. وأكدت المنظمات الحكومية الدولية أهمية إدراج التكامل القطاعي وغير ذلك من الصلات في سياق التنمية المستدامة. وسوف يؤدي ذلك أيضاً إلى استرعاء الاهتمام إلى أهمية عمليات التقييم الاجتماعية والاقتصادية والرصد المتكامل والربط الشبكي بين المؤسسات.

30- ووافقت المؤسسات العلمية على أن التكامل يعتبر أمراً هاماً وخاصة التكامل بين القطاع الخاص والحكومات المحلية والمنظمات الأخرى (مثل النقابات). وأشارت، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، إلى الحاجة إلى إدراج عمليات التقييم في سياق التنمية المستدامة لبحث نظام البيئة البشرية والصلات المشتركة بين القطاعات. وسوف يؤدي توافر إطار للتكامل إلى تعزيز هذه العملية والمساعدة أيضاً في وضع ترتيبات مؤسسية وإجراء حوار بين العلم والسياسات. وقد أشارت المنظمات غير الحكومية أيضاً إلى التنسيق المؤسسي بالإضافة إلى الحاجة إلى التوسع في إشراك الصناعة والحكومات. ويمكن أن يساعد التكامل أيضاً من خلال دراسة المواضيع مثل الطاقة. كذلك فإن تنسيق قواعد البيانات على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية سوف يعزز التكامل القطاعي.

واو – الازدواجية والتعاون والتكامل والقيمة المضافة لعمل عمليات التقييم الأخرى والوكالات الدولية والاتفاقات المتعددة الأطراف

31- اعترفت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية بالازدواجية السائدة في منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وهناك قدر قليل من الازدواجية في بعض المسائل مثل الملوثات العضوية الدائمة واستنزاف أوزون الستراتوسفير. وحصلت الحاجة إلى الحد من الازدواجية وزيادة التعاون (وخاصة في تقاسم البيانات والمعلومات فضلاً عن متطلبات إعداد التقارير) على التأييد في الردود الحكومية بما في ذلك الحاجة إلى توثيق التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، واليونسيف، واللجنة الحكومية الدولية للمحيطات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومرفق البيئة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية و UNDESA، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، والبنك الدولي، ووكالة البيئة الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واتفاقات البيئة المتعددة الأطراف، وبرامجها وأماناتها. وأعرب عن القلق لوجود عمليات تقييم بيئية

كثيرة ذات تركيز ضيق على مسائل نوعية، وأن ذلك قد يؤدي إلى إثقال قدرة الدوائر العالمية بأعباء باهظة. وأشير إلى أن الازدواجية تحدث أيضا في المواقع على شبكة الإنترنت. ورؤى أن تعزيز تنسيق البرامج البحثية الطويلة الأجل فيما بين المؤسسات العلمية يكتسي أهمية. كذلك فإن وجود إطار منهجي سوف يعزز من هذا التعاون. وأكدت المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية كذلك الحاجة إلى التعاون بشأن تبادل البيانات والمعلومات. وينبغي أن توفر الأهداف الإنمائية للألفية، والمناقشات في مؤتمر قمة جوهانسبرج سياقاً لزيادة التعاون.

زاي – الفعالية والكفاءة التكاليفية

32- واتفق جميع المجيبين على الحاجة إلى ضمان الفعالية والكفاءة التكاليفية إلا أن الاقتراحات الخاصة بأهمية هذه المسألة وطرق تنفيذها كانت مختلطة. وسوف يؤدي إزالة الازدواجية وتحسين الاتصال فضلا عن الحد من الإجراءات البيروقراطية في سياق عمليات التقييم سوف يحققان الفعالية التكاليفية. غير أن الردود الحكومية أشارت إلى ضرورة النظر إلى الفعالية التكاليفية من حيث تكاليف آثار تغير البيئة العالمية. وقد يكون وضع خطوط توجيهية اطارية بشأن التعامل مع الفعالية التكاليفية وكفاءة العمليات من الأمور المفيدة وفقا للردود الحكومية.

33- وأكدت المنظمات الحكومية الدولية أن انعدام أو سوء نوعية البيانات، وأدوات التقييم يعوق تحقيق الفعالية والكفاءة التكاليفية. كما أشارت إلى الحاجة إلى إيجاد توازن بين الفعالية التكاليفية للأنشطة البحثية (الطويلة الأجل) وحسن توقيت القرارات المتعلقة بالسياسات (الأجل القصير). وأثيرت مسألة التكامل بين عمليات التقييم على المستويين الوطني والمحلي مع إشارة خاصة إلى زيادة الفعالية والكفاءة التكاليفية. وأكدت المؤسسات العلمية الحاجة إلى إشراك المؤسسات الوطنية والإقليمية ذات الطابع الحكومي وغير الحكومي لعرض وجمع البيانات والتنفيذ. كما أثيرت الاحتياجات والتحديات ذات الصلة بالتعامل مع عمليات التقييم الخاصة بالقضايا البيئية باستخدام نهج مبتكرة في سياق التنمية المستدامة. كما أكدت المنظمات غير الحكومية أن بالوسع تحقيق الفعالية التكاليفية من خلال زيادة الربط الشبكي والحد من الازدواجية.

هاء – مشاركة البلدان النامية وبناء القدرات

34- أقر جميع المجيبين الحاجة إلى زيادة بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال مع الإشارة إلى الحصة الجامة التي تهدد موثوقية عمليات التقييم، وإلى أن بناء القدرات يعتبر هدفاً طويلاً للأجل لمعالجة التوازن بين موثوقية وصحة عمليات التقييم. وأشارت الحكومات إلى الحاجة إلى توفير الدعم المالي والخطوط التوجيهية والحوافز لإعداد السياسات البيئية، والحاجة إلى التعاون بين بلدان الجنوب، وبين الجنوب والشمال، وثمة شاغل هام يتعلق بالربط بين جداول أعمال البيئة والتنمية. وأشارت الحكومات إلى الحاجة إلى توفير موارد فنية وبشرية فضلا عن الحاجة إلى التعلم من التجارب السابقة والفجوات في مجال الاتصالات ذات الصلة بين البيانات والمعلومات، والقدرات المؤسسية. وسوف تتطلب عملية التغلب على الفجوات الأخيرة تحديد ودعم مراكز الخدمة الرفيعة وتقاسم المعلومات وأدوات التقييم.

35- وقد أثرت مسألة الربط بين جداول أعمال البيئة والتنمية أيضا من جانب المنظمات الحكومية الدولية التي استخدمت مسألة البيئة والصحة كنموذج للحاجة الملحة إلى دراسات متكاملة في البلدان النامية. ووافقت المؤسسات العلمية على أن بناء القدرات يعتبر ضروريا لدعم البحوث على المستويين الوطني والإقليمي. وأشارت هذه المؤسسات إلى أهمية التعلم من النجاحات التي تحققت في الربط بين العلم والسياسات في مجال تغير البيئة العالمية والتنمية المستدامة. وأشارت بجانب المجيبين الآخرين إلى أهمية الصلات بجدول أعمال التنمية والحاجة إلى التمويل. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى الحاجة إلى الحصول على البيانات والمعلومات ونشرها باعتبارها مساهمة هامة في بناء القدرات.

رابعا - السؤال 2: كيف يلبي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المنظمات حاليا هذه الاحتياجات الخاصة بالتقييم؟

36- من بين ما مجموعه 122 ردا، قدمت 92 مؤسسة (75 في المائة) وجهات نظرها بشأن هذه المسألة بما في ذلك 45 حكومة (76 في المائة من جميع الردود الحكومية) و 17 منظمة حكومية دولية (81 في المائة) و 11 منظمة غير حكومية (65 في المائة) و 19 مؤسسة علمية (76 في المائة). ورد أكثر من 50 في المائة من جميع الحكومات المشاركة على الاعتبارات الواردة في الفقرة 3(أ) إلى (ح) من المقرر 1/22 أولا ألف فيما يتعلق بتلبية احتياجات التقييم في حين قدم وجهات نظره ما يبلغ في المتوسط 56 في المائة من المجيبين من المنظمات الحكومية الدولية، و 49 في المائة من المجيبين من المنظمات غير الحكومية و 54 من المجيبين من المؤسسات العلمية. غير أنه تجدر الملاحظة بأن عددا كبيرا من المجيبين قد أشار ببساطة إلى ردوده على نفس الاعتبارات الواردة في السؤال 2(أ) في مقرر مجلس الإدارة. ويغطي هذا القسم الردود الإضافية فقط.

37- وأشار المجيبون من جميع الفئات إلى الدور الهام الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمليات تقييم القضايا البيئية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وكان هناك توافق عريض في الآراء على أن زيادة التعقيدات التي تتطوي عليها المشاكل البيئية يتطلب زيادة دعم العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال. وفي حين رؤى عموما أن من الضروري معالجة عدد من احتياجات التقييم، كان هناك تباين في الآراء بشأن الكيفية التي يلبي بها البرنامج وغيره من المنظمات هذه الاحتياجات. غير أنه يبدو أن وجهة النظر الغالبة تتمثل في أن البرنامج وغيره من المنظمات في حاجة إلى زيادة تعزيز ما تقدمه من دعم لعمليات التقييم الإقليمية ودون الإقليمية وتحسين معالجة الصلات بين جميع مستويات التقييم. وأشار عدد من الردود إلى الحاجة إلى موارد مالية لعمليات تقييم البيئة فضلا عن دعم العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة، عموما، وبناء القدرات، والتنسيق والتكامل.

38- وأشار الكثير من الردود إلى أن إدراج عمليات التقييم في سياق التنمية المستدامة سوف يعزز من فائدتها. وسوف يتطلب ذلك زيادة الاهتمام بعمليات تقييم الآثار الاجتماعية الاقتصادية، وفائدة السياسات. وثمة رد عام أتى من الحكومات ولاسيما من منظمات حكومية دولية يتمثل في الحاجة إلى مزيد من التوعية (استهداف إعداد التقارير) بعمليات التقييم. وسوف تؤدي التوعية على جميع مراحل عمليات التقييم إلى زيادة الملكية وتنتشر الوعي بقضايا البيئة، وزيادة الصلات مع دوائر صنع السياسات.

39- وتتضمن الوثيقة UNEP/SI/IGC/2/Add.1 بعض الاعتبارات الأخرى المتعلقة بأنشطة البرنامج. وقد وردت بضعة ردود بشأن ما تفعله المنظمات الأخرى - وكان من بين تلك التي أشير إليها البنك الدولي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولأوروبا، ووكالة البيئة الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وأشار العديد من الحكومات إلى أنشطة التقييم التي تضطلع بها إلا أنها لم تبيينها بالتفصيل.

ألف - تقييم التحديات البيئية الحالية

40- نُظر إلى احتياجات التقييم ذات الصلة بالتحديات البيئية الحالية التي جرى تحديدها تحت السؤال الأول على أنها قد عولجت جزئياً من خلال طائفة عريضة من أنشطة التقييم. وأشير إلى وثيقة المعلومات UNEP/GC/22/INF/15 باعتبارها توضيحاً للعدد الكبير من الجهود والشراكات الحكومية الدولية الحالية الرامية إلى تقييم البيئة والتغير البيئي. وأشار الكثيرون إلى النجاحات التي تمت في مجال تقييم تغير المناخ، واستنزاف أوزون الستراتوسفير، وحماية المناطق الساحلية، والتنوع الأحيائي، والزراعة والمياه، وأيدوا مواصلة هذه الجهود. ونظر الكثيرون إلى توقعات البيئة العالمية على أنها جهداً هاماً على الرغم من النظر إليها على أنها آلية للتقييم المتكامل والمشارك بين القطاعات أكثر منها احتياجات التقييم المواضيعي النوعية (انظر النقطة بآ أدناه). ورغم ذلك، رؤى بصورة عامة أن هناك عدداً من الفجوات في عمليات التقييم المواضيعي/المكانية (وخاصة في أقاليم البلدان النامية) والزمنية والمؤسسية. غير أن البعض شدد على أن "نظام" برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعتبر ثرياً بصورة كافية، من خلال مجلس الإدارة وبرنامج العمل، لتحديد ومتابعة احتياجات التقييم ذات الأولوية عندما تنشأ هذه الاحتياجات. ونظر إلى عمليات التقييم التي انتهت مؤخراً للملوثات العضوية الدائمة والزئبق على أنها دليل يؤيد ذلك. وأعرب آخرون عن القلق من أن يبدأ عدد متزايد من عمليات التقييم المواضيعية بواسطة منظمات مختلفة للسياسات بطريقة غير منسقة مما يؤدي إلى التداخل وانعدام كفاءة استخدام الموارد، وافتقاد فرص التعاون و/أو إقبال كاهن الدوائر العلمية. ورؤى ضرورة أن يعزز البرنامج من دوره في القيام بأعمال الوساطة في سبيل المبادرات التقييمية المتعددة المستويات والمتعددة أصحاب الشأن والمتعددة الأغراض (انظر النقطتين بآ ودآ أدناه).

41- وعلى وجه الخصوص، كان هناك اختلاف في وجهات النظر، فيما يتعلق بالتنوع الأحيائي، بشأن الكيفية التي يلبي بها البرنامج والمنظمات الأخرى احتياجات التقييم. وأشير إلى تقييم النظام الإيكولوجي للألفية الذي يتولى البرنامج تنسيقه، ويقوم صندوق البيئة العالمية بتمويله والذي يتناول احتياجات العديد من الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع الأحيائي، ويركز على أحوال النظم الإيكولوجية ودور ما تقدمه من منافع وخدمات لسبل كسب معيشة البشر. وأشير أيضاً إلى دور مركز رصد الصيانة العالمية التابع للبرنامج في مجال عمليات التقييم ذات الصلة بالتنوع الأحيائي مثل تقييم النظام الإيكولوجي للألفية. غير أن هذا التقييم الأخير سوف ينتهي عام 2005. وأشارت الحكومات إلى تقييم التنوع الأحيائي العالمي الذي أجراه البرنامج (1995)، واقترحت مواصلته. وأشير إلى وجهة نظر مجلس تقييم النظام الإيكولوجي للألفية المتعدد أصحاب الشأن بأنه في حالة نجاح تقييم النظام الإيكولوجي للألفية في تلبية احتياجات المستخدمين، فإن بالوسع تكرار تقييم من هذا النوع كل 5 إلى 10 سنوات. ويمكن أن يساهم البرنامج مساهمة كبيرة في إجراء تقييم ورصد ذوى علاقة بهدف مؤتمر قمة جوهانسبرج لعام 2010 بشأن الحد بدرجة كبيرة من خسارة التنوع الأحيائي. كما جرى

إبراز دور البرنامج في عمليات تقييم ورصد المياه من خلال التقييم الدولي الشامل للمياه والنظام العالمي لرصد البيئة العالمية. وقد تحدث فجوة في هذا المجال عندما ينتهي التقييم العالمي الشامل للمياه الذي يموله البرنامج بدرجة كبيرة في عام 2004.

باء - تقييم الارتباطات البيئية

42- تحركت المؤسسات القائمة في اتجاه نهج أكثر تكاملاً إزاء البيئة وإبلاغ نتائج التقييم. ونوقشت عمليات تقييم توقعات البيئة العالمية في الكثير من الردود. ويوفر برنامج هذا التقييم بصورة واضحة نهجا قيما وتشاركيا إزاء تقييم حالة البيئة العالمية. غير أنه كانت هناك اختلافات في وجهات النظر بشأن ما إذا كانت نتائج توقعات البيئة العالمية ذات صلة بالسياسات. ورأى البعض أن عملية توقعات البيئة العالمية قد تحسنت كثيرا عبر السنين، وأنها قد عززت من خلال مجموعة محددة من المنتجات العالمية وشبه العالمية من وضوح ونوعية وفائدة التقييم المشترك بين القطاعات. وأشار عدد من البلدان النامية بصورة خاصة إلى فائدة أنشطة توقعات البيئة العالمية وجوانبها المتعلقة ببناء القدرات وخاصة على المستويين الإقليمي والوطني. وأشار آخرون بصورة محددة إلى تقييم البيئة العالمية باعتباره خيارا هاما لزيادة تدعيم الموثوقية العلمية والصلة السياسية وصحة عمليات البرنامج في مجال التقييم.

43- ويعالج تقييم النظام الإيكولوجي للألفية، من خلال تركيزه على دور المنافع والخدمات التي يقدمها النظام الإيكولوجي لسبل كسب العيش لدى الإنسان، الجوانب الهامة للصلات المشتركة بين التحديات البيئية، وبين التحديات البيئية والإنمائية. ويبحث فريق التقييم العلمي والفني التابع لمرفق البيئة العالمية الصلات المشتركة بين مجالات تركيز المرفق. وتشمل الأمثلة الأخرى على التكامل أعمال برنامج الجيوسفير - البيوسفير من خلال شراكة العلم بشأن نظام الأرض، ووكالة البيئة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واقترح التعاون مع هذه المنظمات. وسوف يدعم إدراج عمليات التقييم البيئية في سياق التنمية المستدامة، الأبعاد الطويلة الأجل والعريضة فضلا عن الصلات المشتركة بين القطاعات.

جيم - الموثوقية العلمية وصحة وفائدة عمليات التقييم

44- أكدت بعض الحكومات أهمية استخدام إطار مماثل لذلك الخاص بالهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ. ورؤى أن هيكل هذه الهيئة وإجراءاتها تضمن، من ناحية الموثوقية العلمية من خلال استقلالية العملية العلمية الخاصة بالتقييم والاستعراض النظير واسع النطاق والمتعمق للخبراء الرئيسيين، وتضمن، من ناحية أخرى صحة وفائدة السياسات من خلال إشراك الأجهزة الحكومية الدولية وأصحاب الشأن المتعددين في تحديد احتياجات التقييم، وتطبيق النتائج والمشاركة في الاستعراض النظير. كما أشير إلى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قد عملت كنموذج لتقييم التنوع الأحيائي العالمي وتقييم النظام الإيكولوجي للألفية والتقييم المقترح حديثا للعلوم الزراعية والتكنولوجيا لأغراض التنمية وإن كانت قد أجريت بعض التعديلات على شروط إشراك الأجهزة الحكومية الدولية وأصحاب الشأن. ويعتبر الاستعراض النظير واسع النطاق ومشاركة الطائفة العريضة من أصحاب الشأن والخبراء، سمات أيضا لعملية توقعات البيئة العالمية ومشروع التقييم الدولي الشامل للمياه.

وجرى تأكيد الموثوقية المعززة للمراكز المتعاونة لتوقعات البيئة العالمية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة في البلدان النامية من خلال تبقيتها المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

45- وأشير أيضا إلى تعاون البرنامج مع الدوائر العلمية من خلال شبكات الخبراء والمؤسسات مثل المجلس الدولي للعلوم واللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة، ومعهد الموارد العالمي، والمعهد الدولي لتحليل النظم المقارنة في النمسا، وبرامج البحوث الدولية لتغير البيئة العالمية. ورؤى أن من الممكن زيادة تعزيز هذا التعاون وتوسيع نطاقه.

46- ويتمثل أحد الردود المتكررة ولاسيما الواردة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية في أن موثوقية عمليات التقييم تعتمد بقوة على الحصول على البيانات المدققة ونظام الرصد الشامل. ويعتمد ذلك على القدرات الفنية والمالية والبشرية للمؤسسات على جمع البيانات ذات الصلة ورفيعة المستوى التي تتطلب بناء القدرات بدرجة كبيرة. وأشارت ردود عديدة إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون مع نظم الرصد العالمية. وأكدت المنظمات الحكومية الدولية على وجه الخصوص الحاجة إلى التغلب على مشاكل البيانات سواء من حيث كمية البيانات التي يمكن الحصول عليها وضمان موثوقيتها.

47- وأشارت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات العلمية إلى أن عمليات التقييم تشتمل على معلومات عن خيارات السياسات المتاحة (بما في ذلك تحليل الجدوى والفائدة وحالة العلم ذي الصلة وأبعاد تنفيذها) دون أن تكون أبعادا تتعلق بالسياسات. وجرى أيضا تأكيد الحاجة إلى إطار للتقييم وأدوات للتقييم بشأن المدخلات العالمية الأكيدة، كما أن مشاركة صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب الشأن (بما في ذلك الاقتصاديين وخبراء المال وعلماء السياسة، والخبراء في مجال السياسات العامة) في عملية التقييم الكاملة سوف تعزز الصلات بين العلم ووضع السياسات والمساهمة في ملكية عملية التقييم. وسوف يتطلب تعزيز الصلات بين العلم والسياسات في البلدان النامية بناء القدرات.

دال - الفعالية التكاليفية والتعاون وتعزيز المؤسسات القائمة

48- وكان الرد الغالب هو بشأن الحاجة إلى تنسيق عمليات التقييم فضلا عن تحسين التعاون الدولي والتكامل المشترك بين المستويات وبين القطاعات مع قيام البرنامج ومجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بتوفير مظلة لأنشطة التنسيق وقيام خطة جوهانسبرج للتنفيذ، بتوفير الحوافز، كما أشار العديد من الحكومات إلى الحاجة إلى تقييم تنفيذ الاتفاقات البيئية. ورؤى أن الازدواجية بين عمليات التقييم والوكالات تمثل مشكلة في بعض الحالات. وكان أحد الأمثلة التي ضربت في مجال الصحة والبيئة الذي تشارك فيه مختلف مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ويحتل فيه ازدواجية الجهود.

49- وقد أشير إلى تقييم النظام الإيكولوجي للألفية على أنه تقييم يخدم عدة أجهزة رياضية واتفاقيات، وقد رؤى ضرورة استمرار البرنامج في الاضطلاع بدور الوسيط في هذا المجال. وقد اعترف بأن زيادة الترشيح والتعاون فيما يتعلق بالتزامات إعداد التقارير بمقتضى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تمثل مجالا هاما يحتاج إلى تحسين. واعترف العديد من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ببرنامج مراقبة الأرض الذي يشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها باعتباره آلية ممكنة لتحسين التعاون.

هاء - مشاركة البلدان النامية وبناء القدرات

50- تركزت الردود (وخاصة من البلدان النامية) على الحاجة إلى بناء القدرات في البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال. وأكدت المنظمات غير الحكومية الحاجة إلى إنشاء شبكات إقليمية تتضمن منظمات غير حكومية. وجرى التأكيد، مثلما حدث في الردود على الأسئلة الأخرى، على الحاجة إلى نهج متساوقة وفعالة لبناء القدرات في البلدان النامية على عمليات التقييم. وسوف يتعين تعبئة الموارد. ومرة أخرى جرى تأكيد دور المكاتب الإقليمية ومراكز الخبرة الرفيعة التابعة للبرنامج في البلدان النامية، وتوأمة المؤسسات فضلا عن احتمال زيادة التركيز على مشروع إقامة شبكات المعلومات الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعية لدى البرنامج. ورؤى أن استراتيجية توقعات البيئة العالمية بشأن المشاركة في أنشطة التقييم أو التعلم بالممارسة على أنها وسيلة فعالة لتنمية القدرات، واستشهد بها كمثال على الكيفية التي عززت بها الاشتراك على المستويين العالمي والإقليمي أنشطة التقييم على المستوى الوطني.

51- كما أشير إلى الحاجة إلى وجود إطار للتقييم كشرط أساسي مسبق لبناء القدرات. وينبغي النظر في إدراج السكان الأصليين في هذه العملية. وعلى الرغم من أن تعزيز القدرات العملية في البلدان النامية يعتبر أمرا باهظ التكلفة فإنه فعال، وتشمل الأمثلة على ذلك نظام التغير العالمي للتحليل والبحوث والتدريب، ومعهد أمريكا اللاتينية لبحوث التغير العالمي وشبكة آسيا والمحيط الهادي. وتحتاج البلدان النامية أيضا إلى الحصول على المعدات والموارد والحد من أعباء أنشطة إعداد التقارير.

خامسا- السؤال 3: ما هي الخيارات المطروحة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات غير المحققة التي تقع ضمن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته؟

52- يتعلق هذا القسم بالفقرة 3 (أ) إلى (ج) من المقرر 1/22 أولا ألف. ومن بين مجموع الردود البالغ عددها 122 ردا، ردت 87 مؤسسة (71 في المائة) على هذا السؤال من بينها 44 حكومة (75 في المائة من جميع الردود الحكومية) و 17 منظمة حكومية دولية (81 في المائة) و 10 منظمات غير حكومية (59 في المائة) و 16 مؤسسة علمية (64 في المائة). ورد نحو 44 في المائة من جميع الحكومات المشاركة على الاعتبارات ذات الصلة بخيارات تلبية أية احتياجات غير محققة تقع ضمن دور البرنامج وولايته في حين قدم ما متوسطه 41 في المائة من المجيبين من المنظمات الحكومية الدولية، و 47 في المائة من المجيبين من المنظمات غير الحكومية و 35 في المائة من المجيبين من المؤسسات العلمية وجهات نظرها. غير أنه تجدر الملاحظة بأن عددا كبيرا من المجيبين قد أشار فقط إلى رده على نفس الاعتبارات المطروحة في السؤال الثالث لمقرر مجلس الإدارة.

53- وتكررت الإشارة إلى الحاجة إلى تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التقييم العلمي والرصد والإنذار المبكر بالنظر إلى زيادة تعقيد تدهور البيئة. ورأى الكثير من المجيبين (بالتساوي تقريبا بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات العلمية) وجود حاجة إلى ترتيب الأولويات داخل نظام البرنامج. ونظر إلى مجلس إدارة البرنامج/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على أنه الجهاز الرئيسي لهذا الأمر فيما يتعلق بتقييم ورصد البيئة والتغير البيئي. وأشارت بعض ردود الحكومات إلى الأولويات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف خطة التنفيذ الصادرة عن قمة

جوهانسبرج، ومبادرة "ويهاب" (الماء والطاقة والصحة والزراعة والتنوع الأحيائي)، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة. ورأى البعض أن مجلس الإدارة/المنتدى قادران على الاضطلاع بهذا العمل. ورأى البعض الآخر أن ثمة خيار هام يتمثل في توسيع نطاق العمليات الحكومية الدولية في هذا العمل، ربما من خلال هيئة حكومية دولية للتقييم و/أو جهاز استشاري فرعي للشؤون العلمية والفنية أو آلية أو أكثر من الآليات المماثلة (انظر النقطة هاء أدناه).

54- ونُظر إلى البرنامج الفرعي 1 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمتعلق بالتقييم البيئي والإنذار المبكر على أنه أداة رئيسية لتنفيذ الأولويات التي حددها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. كما رأى عدد من المجهيين أن زيادة تعزيز عملية توقعات البيئة العالمية تعتبر خياراً رئيسياً. ورأى البعض الآخر ضرورة زيادة الدعم للبرنامج الفرعي من خلال زيادة النسبة المخصصة له في موارد الميزانية الأساسية. وشددت مؤسسات أخرى على خيار ترشيد الموارد في البرنامج الفرعي للتركيز على منتجات التقييم واستخدام الموارد في مراكز برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأخرى. واعترف بالدور الهام الذي تضطلع به البرامج الفرعية الأخرى والاتفاقات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالتقييم البيئي مثلما اعترف بالحاجة إلى تحسين تنسيق أنشطة البرنامج.

ألف - تقييم التحديات البيئية القائمة

55- جرى تحديد عدد من الاحتياجات والفجوات فيما يتعلق بالتقييم الحالي للتحديات البيئية الدولية. ورأى البعض أن ثمة حاجة إلى إنشاء آليات لزيادة تحديد هذه الفجوات بالتعاون مع صكوك السياسات ذات الصلة لتحديد أفضل السبل التي يمكن أن يساهم بها البرنامج، من خلال نظام منهجي يحقق كفاءته التكاليفية للاستجابة لاحتياجات التقييم البيئي والرصد على مستويات متعددة. ورأى البعض الآخر أن النظام الحالي ملائم بدرجة كافية لمعالجة احتياجات التقييم عندما تنشأ.

56- وتشمل خيارات مواجهة بعض الفجوات ذات الأولوية ما يلي:

(أ) منافع وخدمات التنوع الأحيائي والنظام الإيكولوجي: التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد الصيانة والاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع الأحيائي، واستمرار التقييم العالمي للتنوع الأحيائي، والتقييم على فترات تتراوح بين 5 و 10 سنوات على نسق تقييم النظام الإيكولوجي للألفية إذا ما نجح في تلبية احتياجات المستخدمين؛

(ب) النظم الإيكولوجية البحرية وفي المياه العذبة: وتغير الغطاء الأرضي والتربة: ينبغي أن يعزز البرنامج من مدخلاته في تقييم الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في هذه المجالات مع التركيز على دور المنافع والخدمات التي يقدمها النظام الإيكولوجي لتلبية سبل كسب العيش للإنسان؛

(ج) المخاطر الكيماوية: التلوث بالزرنيخ والآثار التجميعية للملوثات الدائمة: ينبغي للبرنامج أن يواصل دوره بالتعاون مع الوكالات الأخرى؛

(د) البيئة الحضرية ينبغي للبرنامج أن يواصل تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛

(هـ) اضطراب دورة النيتروجين: ينبغي للبرنامج التعاون مع الدوائر العلمية؛

(و) تقييم الأحداث المتطرفة: ينبغي للبرنامج أن يواصل ويعزز دعمه للبلدان في تقييم الأحداث المتطرفة.

باء - تقييم الصلات المشتركة

57- جرى تحديد عدد من الاحتياجات والفجوات ذات الصلة بتقييم الصلات المشتركة. وجرى التشديد على أن عمليات التقييم هذه ضرورية لتحديد الاستراتيجيات المتكاملة، والأكثر فعالية من الناحية التكاليفية للوضع والتنفيذ والامتثال للسياسات والقانون الدولي. ورأى عدد من المجيبين أن هناك قضايا ناشئة يستطيع البرنامج على وجه الخصوص أن يعالجها ويتولى تجميعها ويضيف قيمة لها.

58- ورؤى أن زيادة تعزيز القاعدة العلمية لعملية توقعات البيئة العالمية تعتبر خياراً رئيسياً في هذا المجال. ويمثل أحد الخيارات في أن يأخذ البرنامج زمام المبادرة لوضع "تقييم عالمي للاستدامة". ويتمثل خيار آخر في إنشاء البرنامج فريق صغير من العلماء المرموقين على المستوى الدولي لتجميع النتائج المستمدة من عمليات التقييم الجارية لتحديد الفجوات والصلات المشتركة. وأعرب البرنامج الاستشاري العلمي والفني التابع لمرفق البيئة العالمية عن اهتمامه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذه المسائل. ويمكن لهذه المبادرة أن تقوم بفحص ما يلي على سبيل المثال في إطار إعداد المرحلة الرابعة لتقييم البيئة العالمية:

- (أ) مبادلات السياسات والتكنولوجيا فيما يتعلق بالتحديات البيئية العالمية التي تعالجها مختلف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف؛
- (ب) التفاعلات بين الإنسان والبيئة مثل: المنافع والخدمات البيئية والسيكولوجيا والآثار البيئية، وتقييم التأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية للتغير البيئي، واستثارة الوعي بالبيئة؛
- (ج) القضايا الجديدة والناشئة المشتركة بين القطاعات مثل التفاعل على نطاق النظام بين التغيرات البيئية وعتبات الفيزياء الحيوية؛
- (د) الصلات المشتركة بين البيئة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقطاعات الاقتصادية مثل الفقر والصحة البشرية، والنقل والتجارة والسياحة والزراعة واستنزاف المخزونات السمكية والأمن والصناعة والأعمال التجارية ونقل التكنولوجيا، والإنتاج والاستهلاك

جيم - الموثوقية العلمية والصحة والفائدة في عمليات التقييم

59- أشير إلى عدد من الخيارات فيما يتعلق بتعزيز الموثوقية العلمية والصحية والفائدة في عمليات التقييم. ورأى المجيبون ولاسيما من الحكومات أن الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ تشكل نموذجاً في هذا المجال. وأبرز عدد من المجيبين خيار وضع إطار للتقييم والمنهجيات، (ليشمل أيضاً المجتمع المدني والأعمال التجارية والصناعة وغير ذلك في عمليات التقييم) لاستخدامه في الرصد والتقييم البيئي. وينبغي أن يشتمل هذا الإطار أيضاً على أدوات ومنهجيات. وينبغي أن تستند عملية وضع الإطار الاستراتيجي إلى التعلم من عمليات التقييم السابقة، على النحو الذي تبينه الدراسات الأكاديمية

خلال السنوات العشر السابقة. وثمة خيار آخر ذي صلة يتمثل في تقييم كيفية تنفيذ نتائج عمليات التقييم الحالية. وثمة خيار مقترح آخر هو أن يعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة جلسات للعلم والسياسات لتكون أحد المدخلات في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي فيما بين اجتماعاته لمعالجة الاحتياجات التي يحددها المجلس/المنتدى.

60- كما يمكن تعزيز الموثوقية العلمية والصحة والفائدة من خلال التعاون الإقليمي وزيادة الصلات بين الأنشطة الوطنية والدولية. ويمكن تعزيز المؤسسات الوطنية وعمليات التقييم الإقليمية من خلال الوصل ببحوث التغير العالمي وبرامج التمويل (البرنامج العالمي للجيوستيفر – البيوسفير، البرنامج الدولي للأبعاد البشرية بشأن تغير البيئة العالمية والبرنامج العالمي لبحوث المناخ و DIVERSITAS و معهد البلدان الأمريكية لبحوث التغير العالمي وشبكة آسيا والمحيط الهادي). وسيؤدي تعزيز عمليات التقييم على المستويين الإقليمي، ودون الإقليمي إلى تحسين التفاعل بين العلم والسياسات وذلك مثلاً بالوصول بعمليات التقييم إلى المستوى الذي يرى فيه العلماء وصانعو السياسات وجود صلات مباشرة بالقضايا التي تواجه الإقليم الذي ينتمون إليه.

61- ويتمثل الخيار الرئيسي لضمان الموثوقية العلمية في ضمان الاستقلالية في العملية الخاصة بالتقييم والاستعراض النظير واسع النطاق والمتعمق الذي يضطلع به خبراء رئيسيون. وثمة شاغل رئيسي يتمثل في الحاجة إلى تجنب إثقال كاهل الدوائر العلمية بالكثير من عمليات التقييم غير المنسقة وضيقة الأفق. وجرى التأكيد على مشاركة العلماء المحليين وعمليات التقييم على المستوى دون الإقليمي في ردود الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية. كما رؤى أن مراكز الخبرة الرفيعة وشبكات المراكز المتعاونة يمكن أن تكون أداة هامة لتعبئة الخبراء العلميين الذين يتم اختيارهم على أساس خبراتهم العلمية. ورؤى ألا تقتصر عمليات التقييم على استخدام المطبوعات والبيانات والتقارير العلمية وأن يتعدى ذلك إلى المعارف المحلية والخاصة بالسكان الأصليين.

62- وثمة خيار رئيسي آخر لتعزيز صحة السياسات وفائدتها وأهميتها يتمثل في ضمان إشراك الهيئات الحكومية الدولية وأصحاب الشأن المتعددين في تحديد احتياجات التقييم وتطبيق نتائجها والمشاركة في الاستعراض النظير. وسوف يضمن ذلك، حسبما تناولته الكثير من الردود وخاصة الواردة من المؤسسات العلمية، مساهمة عمليات التقييم بقوة أكبر في صنع السياسات. وكان وضع مجموعة من المؤشرات الرئيسية تقدم تقارير عنها على أساس سنوي خياراً آخر جرى تأكيده على وجه الخصوص في الردود الحكومية المتعلقة بزيادة فائدة عمليات تقييم للسياسات. وسوف يؤدي إدراج عمليات التقييم البيئي في إطار التنمية المستدامة إلى تعزيز فائدة هذه العمليات للسياسات. واقترحت منظمة حكومية دولية واحدة أن يدرس البرنامج تقديم التقارير النهائية لعمليات التقييم مثل تقييم النظام الإيكولوجي للألفية والهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ إلى مجلس الإدارة لاعتمادها بصورة رسمية.

63- واسترعت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات العلمية الأنظار إلى خيار ضمان دعم عمليات التقييم بتحسين البيانات عن حالة البيئة فضلاً عن تحسين نظم الرصد وتجميع البيانات. وينبغي أن تتضمن مجموعات البيانات إحصاءات ديمغرافية واقتصادية، ومؤشرات على تأثيرات السياسات فضلاً عن البيانات البيئية. ورأى المجيبون من البلدان النامية على وجه الخصوص أن إنشاء مراكز إقليمية لرصد التغير البيئي يعتبر مساهمة هامة في هذا الهدف. وأشار آخرون إلى

أهمية مجموعات البيانات المدققة باعتبارها مساهمة هامة في الموثوقية العلمية لعمليات التقييم. وأشار عدد من الردود إلى أن تنسيق إعداد التقارير ذات الصلة بالاتفاقيات البيئية الدولية سوف يسهم في توفير البيانات ذات الصلة بالسياسات.

دال - الفعالية التكاليفية والتعاون وتعزيز المؤسسات القائمة

64- كان هناك طلب قوى من جانب الحكومات والمؤسسات العلمية والمنظمات غير الحكومية على تعزيز التعاون بين المؤسسات القائمة في مجال التقييم البيئي والرصد وتقاسم المعلومات على جميع المستويات سعياً إلى تعزيز التكامل بين جهود التقييم العديدة والاتفاقيات المتعددة الأطراف. غير أنه، كما أشارت إحدى المؤسسات العلمية، فإن مستوى معين من الازدواجية والتنافس يمكن أن يشجع على إتقان الجودة. واعترف بأن التعاون والشراكات بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية في حاجة إلى التجميع فضلاً عن التوسع في نشر المهارات والموارد (أي خبرات النمذجة، وأدوات التقييم والبيانات والمؤشرات) وتوافر الحوافز من أجل التعاون.

65- وأشارت الحكومات إلى ضرورة التوسع في وضع المنهجيات والأدوات للترويج للتكامل والتعاون في عمليات التقييم البيئي والرصد. ويمكن لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يضع التوجيهات وأفضل الممارسات لدراساتها من جانب المؤسسات الأخرى. ورؤى أن تعزيز عمليات آليات التعاون المشترك بين الوكالات الحالية مثل آلية مراقبة الأرض التي تشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها يعتبر خياراً رئيسياً من خلال دورها باعتبارها مركز تنسيق للمعلومات. وقد تكون الخطوة الأولى هي إجراء حصر للمؤسسات المشاركة في عمليات التقييم لتوضيح أدوارها ومخرجاتها النوعية. وأوصى بوضع خطوط توجيهية للسياسات لتعزيز النهج التعاونية لإعداد التقارير ولمعالجة الفجوات من خلال تجميعات المنظمات ذات الصلة. وجرى التشديد على أن المؤسسات في البلدان النامية تحتاج إلى قدر أكبر من بناء القدرات، كما أن العملية بأسرها تحتاج إلى دعم من وكالة بأموال كافية ومستقرة وقابلة للتنبؤ.

66- وتشمل الخيارات المتعلقة بتعزيز المؤسسات القائمة في مجال تقييم ورصد البيئة والتغير البيئي ما يلي:

(أ) تعزيز عمليات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي من خلال جملة أمور من بينها إنشاء هيئة حكومية دولية معنية بتغير البيئة العالمية؛

(ب) أن ينشئ المدير التنفيذي فريقاً استشارياً صغيراً من خبراء مستقلين موثوق بهم تعنى باحتياجات التقييم على مستويات متعددة لتوفير المعلومات المحدثة حسنة التوقيت عن حالة البيئة والقضايا الناشئة؛

(ج) تعزيز البرنامج الفرعي 1 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنى بالتقييم البيئي والإنذار المبكر بما في ذلك تعزيز القاعدة العلمية وفائدة عملية توقعات البيئة العالمية للسياسات فضلاً عن تعزيز المراكز المتعاونة الإقليمية للبرنامج والربط الشبكي بينها؛

(د) تعزيز تعاون البرنامج مع المؤسسات العلمية والأكاديميات بما في ذلك جامعة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها باعتبارها مستودع أفكار بشأن عمليات التقييم البيئي؛

(هـ) تعزيز المؤسسات القائمة مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وتوسيع نطاقها؛

(و) ترويج البرنامج لأجهزة المشورة العلمية المستقلة ذات السلطات الأخلاقية والفكرية التي تعينها الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو رفع تقارير سنوية إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

67- ويمكن تعزيز الفعالية والكفاءة التكاليفية لعملية التقييم من خلال وضع الاختصاصات المتعلقة بعمليات التقييم، واثمين الأداء. ويمكن أيضا تحسين الكفاءة التكاليفية لنظام التقييم من خلال النهوض بالتنسيق والتكامل والتعاون واستخدام عمليات التقييم متعددة الأغراض ومتعددة المستويات وتقاسم المعلومات والبيانات ويمكن تحسين الكفاءة بإدراج الخبراء المحليين فضلا عن النظر في عمليات التقييم الإقليمية والشواغل المتعلقة بالبيانات وبناء القدرات البشرية. واقتراح رصد الفعالية التكاليفية وتأثيرات عمليات التقييم.

هاء - إنشاء هيئة حكومية دولية معنية بالتغير البيئي العالمي

68- علق معظم المجيبين على الإشارة الواردة في الفقر 3(د) من المقرر 1/22 أولا ألف عن خيار إنشاء هيئة حكومية دولية معنية بالتغير البيئي العالمي. وكما يتضح خلال مناقشة المسألة في الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة، كشفت الردود عن اختلاف في وجهات النظر بشأن القيمة المضافة لإنشاء هذه الهيئة. فقد أعربت ست وعشرون حكومة عن تأييدها لإنشاء هذه الهيئة ربما كمرحلة تجريبية، إذا ما استوفت الولاية والوظائف والطرق والتكوين شروط معينة. ورأت ست حكومات أنه قد يكون من المفيد إنشاء هيئة في حين رفضت تسع عشرة حكومة هذه الفكرة. (انظر أيضا وثيقة المعلومات UNEP/SI/IGC/INF/1).

69- ولاحظ المجيبون ضرورة أن يستوفى أي هيكل جديد أو محسن لتعزيز القاعدة العلمية للبرنامج ما يلي:

- (أ) أن يكون متسقا مع ولاية البرنامج؛
- (ب) أن يتجنب الازدواجية أو التداخل مع الأجهزة القائمة مثل الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتخصصة؛
- (ج) أن يضيف بوضوح قيمة، ويبين قيمة المال ويحقق أفضل استخدام للموارد؛
- (د) أن يحدد احتياجات التقييم والمسائل والأولويات الرئيسية من زاوية السياسات؛
- (هـ) أن يوفر فرصة كافية لمشاركة العناصر الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- (و) أن يضمن ترك عمليات التقييم العلمية للدوائر العلمية؛
- (ز) أن يضمن الخبرة والاستقلالية العلمية والانفتاح والشفافية وإشراك الخبراء من جميع مجالات العلم ذات الصلة في جميع أنحاء العالم؛
- (ح) أن يوفر الخيارات (التي تختلف عن التوصيات) ذات الصلة بالسياسات والمستمدة بصورة مشتركة من جميع الأطراف في عملية التقييم؛

(ط) أن يقاوم تحويل الجهود أو إضعاف الأنشطة العلمية الجارية بالنظر إلى أن عمليات التقييم الجارية تتطلب بالفعل التزامات كبيرة من جانب الدوائر العلمية الدولية.

70- وشملت الحجج التي قدمت لمصلحة إنشاء الهيئة أنها سوف تكون آلية للتحليل المشترك بين القطاعات للتغير البيئي العالمي والتكامل وتنسيق عمليات التقييم والتعاون المتعدد التخصصات بين القطاعات البيئية والاتفاقات المتعددة الأطراف ولضمان النقل الفعال لعمليات التقييم إلى العمليات السياسية. وشملت الحجج ضد الهيئة أنه سيكون من المستحيل عليها أن تمثل من الناحية الفنية مجموعة التخصصات التي سيتعين التشاور معها فيما يتعلق بالتغير البيئي العالمي. ولم ينظر إلى إنشاء الهيئة على أنه فعال من الناحية التكاليفية بالنظر إلى أن الموارد المالية محدودة وأنه لن ينظر في الأنشطة الإضافية إلا إذا توافرت الموارد المالية. كما رؤى أنه قد تحدث ازدواجية بين الهيئة وعمل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتؤدي إلى إضفاء الطابع السياسي على العلم.

71- كما لوحظ أن وظائف هيئة التقييم والجهاز الاستشاري الفرعي قد لا تتوافق بصورة كاملة. فالهدف من هيئة التقييم ليس إساءة المشورة بل ضمان الموثوقية العلمية والفائدة السياسية والصحة من خلال عملية مفتوحة وشفافة يتضمن استعراضا نظيراً من جانب الخبراء والحكومات وغيرهم من أصحاب الشأن. ومن ناحية أخرى فإن الأجهزة الاستشارية الفرعية تشكل جزءاً من عملية صنع القرار. ولكل منها ديناميته وصكوكه الخاصة التي تكفل له النجاح. كما لوحظ أنه قد يكون من الضروري تطبيق كلا النموذجين إذا عجزت الأجهزة القائمة عن تلبية الاحتياجات والفجوات غير المحققة.

72- وتبين دراسة المسألة أن هناك اختلافاً في التصورات المتعلقة بمسؤولية ووظائف مثل هذه الهيئة الحكومية الدولية ومن ثم لا توجد وجهة نظر موحدة إزاء نوع الآلية التي ستمثلها الهيئة. غير أن الشروط الخاصة بإنشاء الهيئة والحجج ضدها إنما تتعلق بالفعل بمجموعة عريضة من احتياجات ووظائف التقييم المحددة في هذا التقرير التجميعي. ولذا قد يكون من المستصوب استكشاف احتمالات التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الاحتياجات والوظائف أولاً ثم استكشاف الحاجة إلى آلية أو أكثر لدعمها على أساس أن يتبع الشكل المضمون.

واو - مشاركة البلدان النامية وبناء القدرات

73- يسند الكثير من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات العلمية أولوية متقدمة لتعزيز قدرات التقييم المحلية والإقليمية. وتعتمد أهمية وموثوقية وصحة عمليات التقييم على إدراج مشاركين من البلدان النامية على النحو الذي أشار إليه الكثير من المجهيين. ويتعين للمحافظة على الموثوقية العلمية لعمليات التقييم وتعزيزها بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال. ويشير عدد كبير من الردود إلى أن الربط الشبكي بين مؤسسات البحوث سوف يسهم أيضاً في تحقيق هذا الهدف وتوفير أساس للتفاعل الإقليمي والتعاون الدولي. كما سيتعين إجراء تقييم لاحتياجات بناء القدرات على المستويين المحلي والإقليمي. ويتعين أيضاً تعزيز الصلات مع عمليات التقييم التي تقوم بها المؤسسات العلمية الوطنية والمنظمات غير الحكومية والنظام الخاص فضلاً عن إنشاء مجالس علوم إقليمية وتعزيز الصلات بين الأقاليم. وينبغي إشراك المشاركين من البلدان النامية في جميع مراحل عملية التقييم ابتداءً من التحديد وحتى إنتاج ونشر المنتجات النهائية.

وتتضمن الاحتياجات التي أعرب عنها بناء القدرات لإجراء عمليات التقييم البيئي المتكاملة فضلا عن تنفيذ نتائج عمليات التقييم.

74- وتشمل الاستراتيجيات التي اقترحتها المنظمات الحكومية الدولية إنشاء برامج للمنح الدراسية وزيارات العلماء وتعزيز المؤسسات لتوفير الحصول الأفضل على المعلومات. كما اقترحت المنظمات الحكومية الدولية النهوض باستخدام تكنولوجيا المعلومات في نشر المعلومات والتوعية البيئية فضلا عن استخدام التليفزيون والمطبوعات والمخيمات الصيفية والأنشطة التعليمية وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال في البلدان النامية.

سادسا-الاستنتاجات

75- تضمن تنفيذ المقرر 1/22 أولا ألف الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تعزيز القاعدة العلمية للبرنامج ما يلي حتى الآن: عملية تشاورية واسعة النطاق أسفرت عن أكثر من 140 ردا مكتوبا من حكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات علمية، وإنشاء موقع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على شبكة الإنترنت على العنوان <http://science.unep.org> يتضمن جميع الردود ووثائق المعلومات الأساسية ذات الصلة، واستبياننا اختياريًا معتمدا على شبكة الإنترنت، وتحليلا مستقلا وتجميعا للردود تحت إشراف اللجنة العلمية المعنية بمشكلات البيئة. وقدمت حكومتا النرويج وهولندا الدعم الفني لتنفيذ المقرر 1/22 أولا ألف.

76- ويجمع التقرير فقط الردود التي وردت على الأسئلة والاعتبارات الواردة في المقرر 1/22 أولا ألف. أما الردود والأسئلة التكميلية الواردة في الاستبيان الاختياري المعتمد على شبكة الإنترنت، فترد في صورة منفصلة في وثيقة المعلومات (UNEP/SI/IGC/INF/1). وأدى التحليل الذي يستند إلى الردود الفنية البالغة 122 التي وصلت حتى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 إلى النتائج الرئيسية التالية:

(أ) أنماط الفجوات واحتياجات التقييم بشأن البيئة والتغير البيئي ذات الصلة بما يلي:

- 1' تقييم التحديات البيئية الراهنة؛
- 2' تقييم الصلات المشتركة؛
- 3' الموثوقية العلمية وصحة وفائدة عملية التقييم؛
- 4' الفعالية التكاليفية والتعاون وتعزيز المؤسسات القائمة؛
- 5' مشاركة البلدان النامية وبناء القدرات.

(ب) ينظر إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه يضطلع بدور رئيسي في عمليات التقييم البيئي على المستويين العالمي والإقليمي وفي تحفيز الدعم لعمليات التقييم على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية في شراكة مع الدوائر العلمية والوكالات الأخرى وأصحاب الشأن؛

(ج) تكرر القول بأن زيادة تعقيد التدهور البيئي يتطلب قدرات معززة في البرنامج على التقييم العلمي والرصد والإنذار المبكر؛

(د) نظر إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على أنه الجهاز الرئيسي لوضع الأولويات الشاملة لتقييم ورصد البيئة والتغير البيئي في سياق الأهداف الإنمائية للألفية ومقاصد خطة التنفيذ الصادرة عن قمة جوهانسبرج، ومبادرة "ويهاب" وعمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة. ويتمثل خيار رئيسي لتعزيز صحة السياسات وفائدتها وأهميتها في ضمان مشاركة الأجهزة الحكومية الدولية وأصحاب الشأن المتعددين في تحديد احتياجات التقييم وتطبيق النتائج وإجراء الاستعراض النظير المتعمق. ورأى البعض أن ثمة حاجة إلى توسيع نطاق العمليات الحكومية الدولية التي يضطلع بها المجلس/المنتدى في هذا المجال وربما من خلال هيئة حكومية دولية بشأن التغير البيئي العالمي، وجهاز استشاري فرعي حكومي دولي و/أو فني أو بعض الآليات المماثلة إلا أنه لم يحدث اتفاق بهذا الشأن؛

(هـ) ويتمثل أحد الخيارات المقترحة في أن ينشئ المدير التنفيذي فريقا استشاريا صغيرا وموثوقا به مكون من خبراء مستقلين معنى بحالة البيئة والقضايا الناشئة؛

(و) ثمة حاجة إلى تعزيز البرنامج الفرعي I في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعنى بالتقييم البيئي والإنذار المبكر بما في ذلك تعزيز القاعدة العلمية، وفائدة عملية توقعات البيئة العالمية للسياسات، والمراكز المتعاونة الإقليمية للبرنامج والربط الشبكي فيما بينها؛

(ز) تم تحديد عدد من الاحتياجات والفجوات ذات الصلة بالتقييم الحالي للتحديات البيئية الدولية. ورأى البعض أن هناك حاجة إلى إنشاء آلية لزيادة تحديد الفجوات في التعاون مع صكوك السياسات ذات الصلة لتحديد الكيفية التي يمكن أن يساهم بها البرنامج من خلال نظام منهجي فعال من الناحية التكاليفية للاستجابة لاحتياجات التقييم والرصد البيئي المتعددة على مستويات متعددة؛

(ح) وثمة خيار آخر مقترح يتمثل في ضرورة أن ينشئ البرنامج فريقا صغيرا من العلماء المرموقين على المستوى الدولي لتجميع النتائج من عمليات التقييم الحالية لتحديد الفجوات والصلات المشتركة. وأعرب برنامج الجيوسفير – التراسفير التابع لمرفق البيئة العالمية عن الاهتمام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال. ويمكن تنفيذ هذه المبادرة، مثلا، في إطار إعداد المرحلة الرابعة من توقعات البيئة العالمية؛

(ط) ينبغي للبرنامج أن يعزز من تعاونه مع المؤسسات العلمية والأكاديميات، وينبغي ضمان الموثوقية العلمية من خلال الاستقلال في العملية العلمية الخاصة بعمليات التقييم والاستعراض النظير واسع النطاق والمتعمق الذي يضطلع به خبراء رئيسيون. وكان هناك شاغل غالب يتمثل في الحاجة إلى تجنب إقبال كاهل الدوائر العلمية بالكثير من عمليات التقييم غير المنسقة وضيقة الأفق. وينبغي دعم عمليات التقييم بنظم رصد معززة والحصول على البيانات المدققة؛

(ي) أبرز عدد من المجيبين الحاجة إلى وضع إطار للتقييم المنهجي لرصد التقييم البيئي بما في ذلك الأدوات والمنهجيات. وينبغي أن تستند عملية وضع الإطار إلى التعلم من عمليات التقييم السابقة؛

(ك) يمكن لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وضع التوجيهات وأفضل الممارسات لدراساتها من جانب المؤسسات الأخرى. ورؤى أن تعزيز آليات التعاون المشترك بين الوكالات المالية مثل مراقبة الأرض التي تشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها يعتبر خيارا رئيسيا.

وقد يكون من الملائم زيادة تعزيز دور مراقبة الأرض بوصفه مركز تنسيق للمعلومات. ويمكن أن تتمثل الخطوة الأولى في إجراء حصر للمؤسسات المشاركة في عمليات التقييم لتوضيح الأدوار والمخرجات النوعية التي تضطلع بها؛

(ل) ينبغي تعزيز وتكامل القدرات المحلية والإقليمية على التقييم المتكامل. وتعتبر زيادة المشاركة، بما في ذلك المجتمع المدني والأعمال التجارية، والصناعة، وغير ذلك من أصحاب الشأن وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وزيادة الدعم المالي من الأمور الضرورية لتحقيق ذلك. وينبغي النظر إلى الجهود المعززة ضمن إطار برامج التقييم والرصد الجارية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخاصة في الأقاليم.